

أذُكرونا بالخير



معالجة النفايات تؤمن عائدات مرتفعة شروط تأمين البنية التحتية المناسبة

القطاع الخاص دوراً أساسياً في تأمين الاستثمارات وتخفيف العبء على الدولة إضافة إلى تخفيض الكلفة إذا ما وجدت المنافسة كعامل أساسي للخصخصة. فمن الممكن أن تتنافس مصانع المعالجة على شراء النفايات الصلبة ما يخفض الكلفة على البلديات ويحد من احتمال استغلال المؤسسات الخاصة.

أما التدوير وإعادة الاستخدام فيساهمان في تخفيض كلفة المواد الصناعية. وإذا كان بإمكان مصانع معالجة النفايات إنتاج الكهرباء فيزيد ذلك من الأثر الاقتصادي الإيجابي لها أيضاً. وبحسب معهد صناعات إعادة التدوير، فإن القطاع يقدر بأكثر من ٩٠ مليار دولار سنوياً ما يوازي ٠,١ بالمئة من الدخل القومي العالمي ويوظف عشرات الآلاف حيث يتم إعادة تدوير أكثر من ١٥٠ مليون طن من المواد من ضمنها الحديد والورق والألومنيوم والنحاس والبلاستيك والالكترونيات. وتقدر نسبة الطاقة التي يتم ترشيدها بحوالي ٩٥ بالمئة للألومنيوم و٨٥ بالمئة للنحاس و٨٠ بالمئة للمواد البلاستيكية و٧٤ بالمئة للحديد و٦٤ بالمئة للورق؛ فعلى سبيل المثال، إن إعادة تدوير طن من البكسائين الخام يغني عن ٨ أطنان من المواد الخام و١٤ ميغا واط ساعة من الكهرباء. وإذا أضفنا قدرة بعض المعامل على إنتاج الكهرباء فيمكنها تأمين الاكتفاء الذاتي وتخفيض الكلفة وتأمين الكهرباء للشبكة الوطنية أو المحلية. وبناء على ذلك يمكن لصناعة إعادة التدوير وحدها أن تؤمن أكثر من ٥٠ مليون دولار حسب نوعية النفايات الصلبة.

بنية تحتية

لكن تأمين هذا النوع من العائد الاقتصادي يحتاج إلى تطوير بنية تحتية ومصانع قد تكون مضرّة بالبيئة إذا لم تتأمن الشروط والضوابط لمنع انتشار الفوضى. إذ إن العائدات الاقتصادية قد تشجع الكثيرين على الدخول في هذا القطاع مما قد ينتج مصانع معالجة وحرق للنفايات تصل إلى حد ظاهرة مولدات الكهرباء. لذلك يجب أن يكون للدولة دوراً فاعلاً في تنظيم ومراقبة القطاع قبل أن يتفكك وذلك من خلال إنشاء هيئة ناظمة أو لجنة مختصة تضع الشروط. وتصدر التراخيص وتتابع التنفيذ والأداء. إضافة إلى ذلك، على الدولة التأكد من وجود منافسة عادلة حول دون حصول الاحتكار أو الاستغلال. وإذا طبقت هذه الشروط ونشأ هذا القطاع فيمكن للبنان أن يستورد النفايات ويستخدمها في الصناعات أو يعيد تصدير المواد الصناعية الفائضة بدلاً من تصدير النفايات بكلفة عالية.



غسان حاصباني
خبير اقتصادي

كثيرة هي حلول معالجة النفايات ولكن غالباً ما يركز الحديث عنها على النواحي البيئية والصحية والكلفة. علماً أنه للنفايات ومعالجتها أثر اقتصادي أيضاً. ومن أجل تحويل معالجة وإدارة النفايات إلى موارد اقتصادية يجب تأمين الشروط التالية:

- لا مركزية في الإدارة والمعالجة
- تسليم المهمة إلى القطاع الخاص
- وضع عملية إعادة التدوير والاستخدام في صميم استراتيجية إدارة النفايات
- تفعيل الدور الرقابي والتنظيمي للدولة

إن اللامركزية تفسح المجال لتنمية الاقتصاد المحلي على مستوى البلديات والمناطق حيث تنشأ مصانع للمعالجة وإعادة التدوير تستقطب استثمارات محلية وتخلق وظائف جديدة. إضافة إلى الضرائب التي تدفعها هذه المؤسسات للدولة والتي تؤمن مداخيل للخزينة. ويلعب

